مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . السبت 09 مارس 2024

ميدل إيست أي: الشرطة المصرية تفرق مسيرة يوم المرأة المؤيدة لفلسطين في القاهرة

(ترجمات . ميدل إيست آي)

اهتم تقرير نشره موقع ميدل إيست أي بقيام الشرطة المصرية بتفريق المسيرة النسائية المؤيدة لفلسطين في وسط القاهرة.

وقال الموقع البريطاني إن قوات الأمن المصرية فرقت مسيرة نسائية مؤيدة لفلسطين في القاهرة للاحتفال باليوم العالمي للمرأة يوم الجمعة.

وتجمعت حوالي 50 امرأة خارج الاتحاد النسائي الفلسطيني في القاهرة، وخرجن إلى الشوارع وهتفن تضامنًا مع «نساء فلسطين الشجعان».

وقال المتظاهرون في بيان إنهم يستجيبون لنداء من نساء في غزة من أجل «يوم إضراب عالمي للنساء الفلسطينيات في غزة وشعبهن».

وجاء في البيان أن «هذه الدعوة تؤكد حقيقة عميقة: لا يمكن أن يكون هناك نضال نسوي بدون غزة».

وأوضح البيان: «النضال النسوي الخالي من غزة لا يمكن الدفاع عنه. وتضامننا مع غزة هو شكل مقاومتنا. إننا نرفض الحرب التي تشن على أجساد النساء».

ونقل الموقع عن علا شهبا، إحدى المشاركات في المسيرة: «كنساء، قررنا أن نفعل شيئًا لإرسال رسالة مفادها أنه لا يوجد تحرير حقيقي للمرأة حتى تصبح فلسطين حرة».

وقالت: «هذه هي الأهمية لنا. هذا بالضبط لأنه يوم المرأة العالمي».

وأضافت علا: «كنا نبعث برسالة إلى إخواننا الفلسطينيين، نساء ورجالا، بأنهم لم ينسوا بالطبع، وأن نضالهم لنا أيضا».

وانتقدت الهتافات الحكومة المصرية لكونها «شريكًا في الحصار» على غزة وطالبت بفتح معبر رفح إلى غزة للسماح بدخول المساعدات التي تمس الحاجة إليها إلى القطاع.

كما طالبت المتظاهرات بإنهاء «عملية الاحتيال التنسيقية» - في إشارة إلى آلاف الدولارات التي يتعين على الفلسطينيين دفعها لشركة مصرية مرتبطة بالدولة لمغادرة غزة عبر رفح المصرية.

كما طالبت المتظاهرات بالطرد الفوري للسفير الإسرائيلي من مصر.

استمرت المسيرة حوالي نصف ساعة قبل أن تفرقها قوات الأمن بملابس مدنية سريعًا، وبحسب شهود عيان، أجبرت الشرطة المشاهدين على حذف مقاطع فيديو للاحتجاج.

اندلعت احتجاجات التضامن الفلسطيني في جميع أنحاء مصر بعد أن بدأت إسرائيل هجومها المستمر على غزة في 7

أكتوبر.

وفي يوم الجمعة 20 أكتوبر، احتشد الآلاف في ميدان التحرير، بؤرة ثورة يناير 2011 التي استمرت 18 يومًا وبلغت ذروتها باستقالة الرئيس آنذاك حسني مبارك.

وأفيد بأن أكثر من 100 شخص اعتقلوا في أعقاب الاحتجاجات التي شهدتها جميع أنحاء مصر، ومنذ ذلك الحين اقتصرت مظاهر التعبير عن التضامن الفلسطيني على المسيرات الصغيرة التي تطالب بفتح معبر رفح ودخول الغذاء والمساعدات إلى غزة.

في 30 ديسمبر، احتُجز أربعة ناشطين دوليين واحتُجزوا في الحبس الانفرادي لأكثر من 27 ساعة بعد احتجاج مؤيد لفلسطين خارج وزارة الخارجية المصرية في القاهرة.

وقد نظموا مسيرة خارج وزارة الخارجية للمطالبة بتصريح أمني لقافلة الضمير العالمية - وهي قافلة إنسانية إلى غزة خططت لها نقابة الصحفيين في مصر لتقديم المساعدات التي تمس الحاجة إليها إلى القطاع المحاصر.

وتشترك مصر في الحدود مع غزة لكنها لم تفتحها حتى الآن إلا بشكل متقطع لدخول المساعدات إلى الأراضي المحاصرة.

يجب أن تمر جميع المساعدات التي تدخل الأراضي المحاصرة عبر معبر رفح من مصر عبر عمليات التفتيش الإسرائيلية قبل السماح لها بالدخول، مع تعليق عديد من شاحنات المساعدات على الحدود.

وفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر، قامت جمعية الهلال الأحمر المصري بتسليم 9451 شاحنة إلى غزة، تحتوي على أكثر من 90 ألف طن من الغذاء والماء، و 25 ألف طن من مواد الطوارئ.

وهذا لا يتطابق مع الحاجة الهائلة للمساعدات بين سكان غزة، الذين يواجه ربعهم «مجاعة حتمية»، وفقًا للأمم المتحدة.

معهد واشنطن: صندوق النقد والإمارات يتدخلان لتخفيف الأزمة الاقتصادية في مصر

(ترجمات . معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)

نشر معهد واشنطن تقريرًا للكاتب بن فيشمان يستعرض تأثير تدفق الأموال من الإمارات وقرض صندوق النقد على الاقتصاد المصري.

يقول الكاتب إن البنك المركزي المصري أعلن في 6 مارس عن تخفيض متوقع منذ فترة للعملة لتمهيد الطريق لبرنامج قرض جديد بقيمة 8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي. ويبدو أن هذه الخطوة تمكنت بفضل تدفق نقدي من صفقة ضخمة لشراء قطعة أرض مع الإمارات العربية المتحدة قبل أسبوعين. وعلى المدى القصير، من المحتمل أن يعاني المصريون من زيادة في الأسعار خلال شهر رمضان على الرغم من التركيز الذي يضعه صندوق

النقد الدولي والبنك المركزي على تقليل التضخم.

الصفقة الكبرى

في 23 فبراير، أعلن رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي عن صفقة بقيمة 35 مليار دولار مع الإمارات العربية المتحدة تتضمن تطوير منطقة رأس الحكمة، جزء من الساحل البحري الشرقي للبحر المتوسط بين الإسكندرية ومرسى مطروح.

ووافق صندوق الثروة السيادي الإماراتي على شراء 171 مليون متر مربع من الأرض بقيمة 24 مليار دولار، مع دفع 11 مليار دولار إلى القاهرة من الودائع الحالية للإمارات في البنك المركزي المصري. وبحسب مدبولي، ستُحول 5 مليارات دولار من هذه الودائع إلى القاهرة كجزء من صفقة رأس الحكمة، بينما ستُستخدم 6 مليارات دولار لـ «الاستثمار في مشاريع رئيسة في جميع أنحاء مصر لدعم نموها الاقتصادي وتطويرها». وقد يكون منتجع البحر الأحمر المنطقة المستهدفة التالية.

من المقرر أن يبدأ مشروع رأس الحكمة في عام 2025، ومن المتوقع جذب 150 مليار دولار في الاستثمار لتحويل المنطقة إلى وجهة سياحية ومنطقة صناعية ومطار، مما يخلق فرص عمل للشركات والعمال المصريين. وستحتفظ مصر بحصة ملكية بنسبة 35 في المائة في التطوير - واحدة من الشركاء المعلن عنهم هي مجموعة طلعت مصطفى، مجموعة إنشاءات قريبة من الحكومة ولاعب رئيس في بناء العاصمة الإدارية الجديدة خارج القاهرة.

باعتبارها تسيطر على حوالي 200 مليار دولار من الأصول المالية، تعتبر أبو ظبي القابضة أصغر صندوق ثروة سيادي في الإمارات، خلف «هيئة أبو ظبي للاستثمار» (تريليون دولار) و «مبادلة» (275 مليار دولار). ويترأس كل من هيئة أبو ظبي للاستثمار وأبو ظبي القابضة نائب مستشار الأمن القومي طحنون بن زايد آل نهيان، الأخ صاحب النفوذ للرئيس محمد بن زايد.

ويمثل استثمار رأس الحكمة أكثر من 10 في المئة من محفظة أبو ظبي القابضة. والأهم من ذلك، يؤكد الاستثمار في رأس الحكمة العلاقة الوثيقة بين قادة البلدين والتزام الإمارات بثبات مصر، الذي أظهرته أبو ظبي أكثر من أي مانح خليجي آخر منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة.

التأثير الإقتصادي

ويشير الكاتب إلى أنه وعلى المدى القريب، ستسهم الزيادة النقدية في تخفيف أزمة الاقتصاد في مصر وضخ الدولارات الضرورية إلى الاقتصاد، الذي عانى من تضخم قياسي وأزمة نقدية. وبعد تعويم العملة هذا الأسبوع، بدأ الجنيه المصري في التداول بسعر 50 جنيهًا للدولار بعد أن كان معظم العام عند 30؛ في الوقت الذي وصل فيه السعر في السوق السوداء 70.

وكانت هذه هي العملية الخامسة لتخفيض قيمة العملة منذ أبريل 2022، عندما كان السعر 15. ووفقًا للبنك المركزي، فإن «توحيد سعر الصرف أمر بالغ الأهمية، إذ يسهل القضاء على العجز في سوق العملات الأجنبية بعد إغلاق الفجوة بين الأسواق الرسمية والسوق السوداء». وفي الواقع، أدى نقص الدولارات إلى تباطؤ الواردات، ونقص الإمدادات الحرجة، وتثبيط الاستثمار.

ويوضح الكاتب أن الدفعة الأولى من الصفقة الإماراتية - 10 مليار دولار تسلمتها مصر - سوف تساعد بالتأكيد في

تعويض هذا التخفيض في قيمة العملة، وبالإضافة إلى تخفيف حدود سحب البنك وعكس انخفاض التحويلات (التي انخفضت بسبب المخاوف من عدم توفر التحويلات). ومن المتوقع أن تدفع الإمارات الجزء المتبقي خلال شهرين.

ويضيف الكاتب أن النقود سوف تخفف أيضًا أزمة الديون في مصر. حتى سبتمبر 2023، كان نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلاد أكثر من 42 في المئة، بينما اقتربت الديون القصيرة الأجل وخدمة الدين من 40 مليار دولار، مقارنة بـ 35 مليار دولار في الاحتياطيات الأجنبية.

في الوقت نفسه، تراجعت الإيرادات، جزئيًا نتيجة لحرب غزة. وانخفضت السياحة بشكل كبير، وتراجعت إيرادات العملات الأجنبية من عبور قناة السويس إلى النصف - من 700 مليون دولار في يناير 2023 إلى 350 مليون دولار في يناير هذا العام - بسبب الهجمات المستمرة على الشحن التجاري من الحوثيين في اليمن.

ولا يزال من غير الواضح بالضبط كيف ستحول 11 مليار دولار من الودائع الإماراتية عمليًا. حتى أكتوبر، كانت الإمارات تمتلك 6.3 مليار دولار في البنك المركزي المصري بالإضافة إلى جزء غير محدد من الـ 16 مليار دولار التي قدمتها دول عربية مختلفة سابقًا لمساعدة القاهرة في المشاكل الاقتصادية السابقة. وعلى الرغم من أن 11 مليار دولار لا يمكن تحويلها بسهولة إلى استثمارات، إلا أنها ستوفر دفعة فورية إلى البنك المركزي، الذي بلغت موجوداته الدولية 35.3 مليار دولار في الأول من فبراير.

معايير الإصلاح لبرنامج صندوق النقد الدولي

ووفقًا للكاتب، وبعد تعويم العملة المصرية، أعلن صندوق النقد الدولي اتفاقًا توسيع برنامج القرض إلى 8 مليارات دولار. وكان البرنامج السابق بقيمة 3 مليارات دولار المبرم في ديسمبر 2022، عندما اتفقت الأطراف على حزمة من الصندوق بعد أن زادت تكلفة القمح بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. وجعل هذا الاتفاق مصر ثاني أكبر مقترض من صندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين.

وفي إطار البرنامج لعام 2022، وافقت القاهرة على تعويم عملتها، وتقليص الإنفاق، وتنفيذ برنامج الخصخصة عن طريق بيع حصص من الشركات الحكومية. ومع ذلك، تأجلت معظم هذه التدابير على مدار عام 2023 بسبب حملة إعادة انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي، مما دفع مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جيورجيفا إلى التحذير من أن مصر ستستنزف احتياطاتها ما لم تقوم بتخفيض قيمة عملتها.

كانت جيورجيفا أكثر تعاطفًا مع مصر منذ اندلاع حرب غزة في أكتوبر الماضي، وذلك لأنها أدركت تأثير الصراع على اقتصاد مصر. وفي أحدث تصريحاتها، وصفت صفقة بيع رأس الحكمة بـ«علامة إيجابية جدًا». ومع ذلك، يعتبر برنامج صندوق النقد البالغ 8 مليارات دولار أصغر من المبلغ المتوقع والبالغ 12-10 مليار دولار.

فيما يتعلق بالخصخصة، طالب برنامج صندوق النقد الدولي السابق مصر بتنفيذ خطتها الخاصة للخصخصة من خلال بيع 35 شركة حكومية، بما في ذلك بعض الشركات التابعة للجيش. في ديسمبر، أعلنت الحكومة أنها جمعت 6.5 مليار دولار من بيع إجمالي أو جزئي لأربعة عشرة شركة، بما في ذلك شركات صناعية وفنادق ومشاريع للطاقة المتجددة. وكان معظم المشترين من الشركات المصرية الخاصة المقربة من الحكومة (التي ركزت على شراء الفنادق) والكيانات الإماراتية.

ومن الصعب التحقق من الرقم 5.6 مليار دولار لأن عديدًا من الصفقات المبلغ عنها أشارت إلى مجموعة من حصص

الملكية ولم تحدد السعر الفعلي للبيع. ونظرًا لأن معظم هذه المشتريات كانت حصصًا أقلية، فقد يكون لدى المشترين تأثير محدود على أداء الشركات وكفاءتها - وهدف الخصخصة الرئيس. ومع ذلك، قد يظهر المستثمرون الجدد عندما يستقر الجنيه. وفي الوقت الحالي، تظل الشركات الحكومية ذات القيمة الأعلى غير مباعة، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين.

دور الولايات المتحدة

من وجهة نظر واشنطن، طغت حرب غزة ودور القاهرة المركزي كوسيط مع حماس على المخاطر الاقتصادية التي تواجهها مصر. وبات معالجة الأزمة المالية وآثارها المحتملة على استقرار مصر هدفًا أمريكيًا طويل الأمد، ولكنه ليس أولوية ملحة، خاصة وأن المراقبين يتوقعون أن يؤدي إنهاء الحرب إلى تحسين تدفق إيرادات القاهرة وتمهيد الطريق أمام الشركات المصرية للمشاركة في إعادة إعمار غزة.

وعلاوة على ذلك، تتمتع الإمارات بنفوذ أكبر بكثير على عملية صنع القرار الاقتصادي في مصر أكثر من واشنطن، مع محفظة ضخمة من الاستثمارات الحالية والمستقبلية ونظرة متوافقة لحقوق الإنسان، وفقًا للكاتب.

ومع ذلك، لا يزال بوسع الولايات المتحدة أن تلعب دورًا مهمًا من خلال تشجيع الممارسات الاقتصادية الأكثر سلامة، بدءًا من خفض الإنفاق العام إلى تنفيذ مكونات أخرى من برنامج إصلاح صندوق النقد الدولي. ويشمل ذلك العمل مع صندوق النقد الدولي ومصر لتحسين القطاع الخاص من خلال الحد من مزايا الشركات المملوكة للدولة والجيش.

ويجب على إدارة بايدن والكونجرس أيضًا تشجيع الاستثمار الأمريكي الخاص في مصر، بالإضافة إلى مبادرات القطاعين العام والخاص مثل صندوق المشاريع المصري الأمريكي، الذي استثمر في شركات الأسهم الخاصة المربحة على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة على مدى العقد الماضي.

بلومبرج: القوى الخليجية الغنية تركز على مصر مع احتدام حرب الشرق الأوسط

(ترجمات . بلومبيرغ)

اهتمت وكالة بلومبرج بتدفق الأموال الخليجية من الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول الخليجية الغنية إلى مصر والتي أنقذت مصر من كارثة اقتصادية.

ووفقًا للوكالة الأمريكية، وفي غضون 10 أيام فقط، انتقلت مصر من حافة الكارثة الاقتصادية إلى إطلاق أكثر من 40 مليار دولار من الاستثمارات والقروض من الإمارات العربية المتحدة وصندوق النقد الدولي، مع احتمال تدفق المزيد من المملكة العربية السعودية وآخرون.

وفي يوم الأربعاء، وكجزء من ذلك، قامت مصر بأكبر زيادة على الإطلاق في أسعار الفائدة وسمحت لعملتها بالانخفاض بنسبة تزيد على 38% من خلال التعويم الذي طال انتظاره. وأعلنت أيضًا أن حزمة الإنقاذ الحالية

لصندوق النقد الدولي سوف تتضاعف قيمتها إلى 8 مليارات دولار.

وكانت هذه التحركات تتويجًا للجهود العالمية - بقيادة دول الخليج الغنية بالنفط وصندوق النقد الدولي، وبدعم من الولايات المتحدة - لتحقيق الاستقرار في بلد يعتبر حاسمًا للشرق الأوسط والذي تضرر اقتصاده من ارتفاع التضخم والحرب على حدودها.

ويشيد المستثمرون الأجانب بالفعل بهذا التحول ويقولون إنهم يتوقعون أن تجتذب مصر مليارات الدولارات من تجار السندات في الأشهر المقبلة.

استثمارات سعودية مرتقبة

وقد تكون الخطوة التالية للبلاد، التي يبلغ عدد سكانها 105 ملايين نسمة، هي استثمار الأراضي من المملكة العربية السعودية.

ولفتت الوكالة إلى أن السلطات المصرية والسعودية تجريان محادثات بشأن حقوق تطوير منطقة ساحل شمال البحر الأحمر المعروفة باسم رأس جميلة، حسبما قال أشخاص مطلعون على الأمر، طلبوا عدم الكشف عن هويتهم لأن المفاوضات ليست علنية. ولم تستجب السلطات السعودية لطلبات التعليق.

وإذا توصلا الطرفان لصفقة، فسوف تتبع المملكة دولة الإمارات العربية المتحدة المجاورة، التي أعلنت عن استثمار بقيمة 35 مليار دولار – وهو الأكبر في تاريخ مصر – في أواخر فبراير. وسيكون معظم ذلك لتطوير شبه جزيرة على ساحل البحر المتوسط تسمى رأس الحكمة.

وقالت مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري: «وصلت مصر إلى نقطة الانهيار وحجم صفقة رأس الحكمة أظهر عمق الأزمة». وأضافت: «لا تريد الإمارات ولا دول الخليج الأخرى رؤية ربيع عربي آخر أو اضطرابات سياسية في مصر».

بدأت الاضطرابات الاقتصادية الأخيرة في مصر في عام 2022، عندما أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية ورفع تكلفة القمح والوقود المستوردين. وفر مستثمرو السندات بشكل جماعي، وسحبوا حوالي 20 مليار دولار من مصر.

وأدت حرب إسرائيل في غزة إلى تفاقم الضغوط. وابتعد بعض السياح عن شواطئ مصر ومواقعها الأثرية، في حين تسببت هجمات الشحن التي شنها المسلحون الحوثيون في البحر الأحمر في تراجع حركة المرور عبر قناة السويس - وهي مصدر دخل مهم لمصر -.

وكانت مصر، إلى جانب الولايات المتحدة وقطر، وسيطًا أساسيًا في محادثات وقف إطلاق النار. وتحاول إدخال المزيد من المساعدات إلى غزة، على الرغم من مقاومتها الدعوات لاستقبال مئات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين. وتقول إن ذلك يمكن أن يقوض قضيتهم من أجل إقامة دولة مستقلة ويشكل تهديدًا أمنيًا إذا جاء مقاتلو حماس معهم.

وقالت المصادر إن المفاوضات بين السلطات المصرية والسعودية بشأن رأس جميلة – التي تقع بالقرب من منتجع شرم الشيخ في سيناء وعلى الجانب الآخر من البحر الأحمر من مشروع نيوم السعودي الضخم – لا تزال في مراحلها الأولى وقد تفشل.

تنافس على الصفقات

وأشارت الوكالة إلى أن الموقع أصغر بكثير من رأس الحكمة، التي يبلغ حجمها حوالي ثلاثة أضعاف حجم مانهاتن. ومع ذلك، فإن أي اتفاق قد يصل إلى عدة مليارات من الدولارات.

وقال بعض الأشخاص إن التحركات الأخيرة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مصر، بما في ذلك الاستحواذ على حصص في الشركات المملوكة للحكومة، دفعت المملكة العربية السعودية، التي تعتبر نفسها صاحبة الثقل السياسي الإقليمي، إلى تسريع محادثات الصفقة الخاصة بها.

وقال عمر منيب، كبير محللي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة أوراسيا: «بعد الاستثمار الإماراتي وسوف تتوالى على الأرجح الاستثمارات الأخرى مع المزيد من الشركاء الخليجيين».

ومساء الخميس، قال وزير المالية المصري محمد معيط إنه يتوقع 1.2 مليار دولار أخرى من صندوق النقد الدولي ومليارات أخرى من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة واليابان.

ومن المفترض أن توفر هذه الأموال لمصر ما يكفي من النقد للحفاظ على استقرار عملتها المعومة حديثًا والوفاء بالتزامات ديونها. وقد تؤدي هذه الإجراءات إلى رفع التصنيف الائتماني لمصر، التي تقع في منطقة غير مرغوب فيها، وبالتالي خفض تكاليف اقتراضها، بحسب منيب.

وقد غيرت وكالة موديز لخدمات المستثمرين بالفعل النظرة المستقبلية للديون السيادية المصرية إلى إيجابية من سلبية، مما يزيد من فرص رفع التصنيف.

تأثير حرب غزة

وأضافت الوكالة أن دول الخليج كانت منذ فترة طويلة مصدرا للدعم لمصر. لكن هذه الأموال أصبحت مشروطة أكثر في السنوات الأخيرة، إذ سعت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر إلى القيام باستثمارات جذابة بدلًا من مجرد تقديم الصدقات.

وقال أشخاص مطلعون على الأمر إن الحرب في غزة جعلت الوضع أكثر إلحاحًا.

وقال بلال بسيوني رئيس توقعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة بانجيا-ريسك الاستشارية: «الأزمة المحيطة بغزة أعادت التأكيد على النفوذ الجيوسياسي لمصر. لقد دفعت الأزمة الدول للتركيز بشكل أكبر على تحقيق الاستقرار في مصر بالنظر إلى حجمها وتأثيرها على الديناميكيات السياسية الإقليمية».

أنسا: فون دير لاين تزور مصر يوم 17 مارس برفقة رئيسة الوزراء الإيطالية

(ترجمات . أنسا)

اهتمت وكالة أنسا باعتزام رئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين زيارة مارس في 17 مارس برفقة رئيسة الوزراء

الإيطالية.

ونقلت الوكالة الإيطالية عن متحدث باسم المفوضية الأوروبية قوله اليوم الجمعة إن رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ستزور مصر في 17 مارس برفقة رئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني ورئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو.

ومن المقرر أن يلتقي القادة خلال الزيارة بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

وأضاف المتحدث أن «الزيارة تأتي في إطار تعزيز العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي».

وتعتبر مصر، مثل تونس، شريكًا رئيسًا في الجهود المبذولة لوقف الهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا إلى الاتحاد.

وتتولى بلجيكا حاليًا الرئاسة الدورية لمجلس الاتحاد الأوروبي لمدة ستة أشهر.

تايمز أوف إسرائيل: كيف ساعدت دولة عربية "إسرائيل" في إنقاذ آخر يهود اليمن وتوطينهم في القاهرة؟

(ترجمات . تايمز أوف إسرائيل)

كشف تقرير نشرته صحيفة تايمز أوف إسرائيل قيام دولة عربية بمساعدة دولة الاحتلال في إجلاء يهود اليمن وتوطينهم في القاهرة بعد اندلاع الحرب الأهلية في اليمن.

وقالت الصحيفة العبرية إن دولة عربية ساعدت إسرائيل في عام 2021 في إجلاء ما يقرب من 100 يهودي من اليمن ونقلهم إلى مصر.

وتكشف الصحيفة للمرة الأولى تفاصيل العملية، ضمن حدود ما تسمح الرقابة بنشره.

كان اليهود الذين جرى إنقاذهم هم البقية الأخيرة لمجتمع يعود تاريخه إلى ألفي عام. وكانوا يعيشون في مجمع آمن في صنعاء، تحميهم السلطات من التعرض للأذى على يد المتمردين الحوثيين، الذين سيطروا على أجزاء كبيرة من اليمن خلال الحرب الأهلية التي دامت سنوات في هذا البلد الإسلامي.

وانتقل اليهود إلى صنعاء بعد إقامتهم في مجمع أقل أمانًا في ريدة، وهي مدينة تقع شمال العاصمة، وكانت في السابق موطنًا لطائفة يهودية كبيرة. لكن في صنعاء، كان الخطر واضحًا كل يوم، وأصبحت الحاجة إلى إجلائهم من اليمن ملحة.

التوطين في القاهرة

وطلبت إسرائيل مساعدة طارئة في هذا الشأن من دولة عربية لا تقيم علاقات مع تل أبيب. وسافر مبعوثو ذلك البلد إلى صنعاء لإجراء مفاوضات بشأن إجلاء اليهود من المجمع.

وفي الوقت نفسه تفاوضت الدولة العربية مع مصر للموافقة على توطين اليهود اليمنيين في القاهرة.

وبعضهم، الذين كانوا تحت تأثير طائفة ساتمار الحسيدية المناهضة للصهيونية، لم يرغبوا في الهجرة إلى "إسرائيل"، التي اعتبروها دولة علمانية ومرتدة.

بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من الصفقة المعقدة بين الدولة العربية وإسرائيل وصنعاء، رفض اليمنيون السماح لليهود بالقدوم إلى إسرائيل - وخاصة أولئك الذين لديهم أقارب من الدرجة الأولى في الدولة اليهودية.

وهكذا، غادر ما يقرب من 100 يهودي يمني في عام 2021 إلى مجمع في القاهرة – كل ذلك بتمويل أجنبي. وأدار العملية مبعوث خاص، لم يذكر اسمه، نيابة عن الدولة العربية التي لم يذكر اسمها.

ولسوء الحظ، منعت الحكومة اليهودي سالم ليفي مرحبى من المغادرة وبقي في اليمن. ويُعتقد الآن أن مرحبي هو آخر يهودي يعيش في اليمن، ويسافر المبعوث الخاص إلى صنعاء كل شهر للاطمئنان على صحته.

عاش مرحبى في "إسرائيل" في الماضي لكنه عاد إلى اليمن بسبب صعوبات الاندماج في البلاد. قبل عودته، صوّر في مارس 2016 مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عندما كان الاثنان، مع مهاجرين يمنيين آخرين، ينظرون إلى لفافة توراة قديمة عمرها 800 عام هُرّبت إلى إسرائيل من اليمن – وهي حادثة أثارت ضجة كبيرة وغضب السلطات اليمنية، وليس الحوثيين فقط.

وبعد وقت قصير من التقاط الصورة، عاد مرحبي إلى اليمن واعتُقل فور وصوله. وفي عام 2018، حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وستة أشهر. ورغم أن فترة عقوبته انتهت منذ فترة، إلا أنه لم يطلق سراحه من السجن. قبل ثلاثة أشهر، كتبت صحيفة ماكور ريشون اليومية أن مرحبي محتجز في سجن تابع للحوثيين، وبحسب التقارير، تعرض للتعذيب وفقد كل أسنانه.

وبحسب مصادر في الدولة العربية، لم تسمها، فإن اليهود الذين يعيشون اليوم في المجمع المغلق بالقاهرة لا يشكلون عبئا على السلطات المصرية. وهم يعملون في صياغة الذهب ويكسبون عيشهم. وأصبحت منتجاتهم الفنية مطلوبة بشكل كبير في المدينة.

في الواقع، ربما يكون اليمنيون من صنعاء هم اليهود الوحيدين الذين يعيشون في مصر بعد تفكك المجتمع في البلاد على مر السنين. والشرطة المصرية هي المنوطة بمراقبة المجتمع الجديد اليوم في القاهرة.

ولم يرد مكتب رئيس الوزراء والهيئات الحكومية التي تتعامل مع اليهود في الدول الفقيرة على هذا التقرير.